



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

10 حزيران (يونيو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ "موديز" تتوقع نمو الناتج المحلي الإماراتي 4.1 في المئة في 2021

أن يكون أعلى في حال كان هناك إفصاح أشمل حول حجم الأصول الخارجية. وافصحت الوكالة عن أن نسبة اعتماد الإمارات مالياً على الهيدروكربونات وصلت إلى 46% من إجمالي الإيرادات الحكومية ضمن الموازنة الحكومية المجمعة عام 2019. وظهرت أن جهود الإمارات على مستوى تنويع موارد النمو الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط تسهم في تعزيز النظرة المستقبلية المستقرة لاقتصادها. وتنازلت الوكالة تأثيرات الجائحة والتراجع الحاد في أسعار النفط في اقتصاد الإمارات، مبينة أن تبعات الوضع ستؤدي إلى تراجع عوائد النفط على المدى القصير، مرجحة أن تكون الانعكاسات محدودة على التقييم الائتماني للدولة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقعت وكالة التقييم الائتماني العالمية «موديز» أن يتعافى اقتصاد الإمارات بقوة من تبعات جائحة «كوفيد-19» لتسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً يصل معدله إلى 4.1% في العام المقبل بعد انكماش 5% هذا العام. وترجح الوكالة أن ينكمش الاقتصاد النفطي للإمارات نتيجة الجائحة وتراجع أسعار النفط عالمياً بحوالي 7.2% هذا العام ليخلق في العام المقبل بنمو يتوقع أن يصل معدله إلى 6.5%.

وكشفت الوكالة عن وجود عوامل عديدة تدعم التقييم الائتماني الممنوح للإمارات وهو Aa3 مستقر، ومن بينها الأصول المالية الضخمة لصناديقها السيادية والدخل المرتفع للغاية للفرد والبنية التحتية المتفوقة واحتياطيات النفط الضخمة، إضافة إلى استقرار الوضع السياسي وعلاقات الدولة القوية عالمياً. مبينة أن التقييم الائتماني من الممكن

the credit rating can be higher if there is more comprehensive disclosure about the size of the external assets.

The agency disclosed that the UAE's financial dependence on hydrocarbons reached 46% of the total government revenues within the combined government budget in 2019. It also showed that the UAE's efforts at the level of diversification of economic growth resources and reducing dependence on oil contribute to enhancing the stable outlook for its economy.

Moody's discussed the effects of the pandemic and the sharp decline in oil prices in the UAE economy, indicating that the consequences of the situation will lead to a decline in oil revenues in the short term, likely to have limited repercussions on the country's credit rating.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)

■ Moody's Expects UAE GDP to Grow by 4.1 percent in 2021

Moody's global credit rating agency, expected the UAE economy to recover strongly from the consequences of the Covid-19 pandemic, with real GDP recording an average growth of 4.1% next year (2021) after a contraction of 5% this year (2020).

The agency expects that the oil economy of the UAE to shrink as a result of the pandemic and the decline in oil prices globally by about 7.2% this year, to take off next year with a growth expected to reach 6.5%.

The agency revealed that there are several factors that support the credit rating granted to the UAE, which is stable Aa3, among them the huge financial assets of its sovereign funds, the extremely high per capita income, superior infrastructure, and huge oil reserves, in addition to the stability of the political situation and strong state relations globally. Indicating that

البنك الدولي: انكماش الاقتصاد الجزائري 6.4 في المئة العام الجاري

عن تحمل المخاطر إلى اشتداد نوبات تقلب الأسواق المالية.

وبسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط والطلب في الأسواق العالمية، تقلصت صادرات البلدان المنتجة للنفط، وكان لذلك تداعيات سلبية على القطاعات غير النفطية، حيث تفاقمت تحدياتها، جراء عدة اختلالات هيكلية قائمة منذ وقت طويل وتعطل النمو، وفقا للتقرير.

واضطرت الحكومة الجزائرية إلى تعديل توقعاتها المالية، تحت ضغط تهوي عائدات النفط، حيث تتوقع تهوي احتياطي البلاد من العملة الصعبة من 51.6 مليار دولار، كما هو محدد في الموازنة الأولى للسنة الحالية، إلى 44.2 مليار دولار في الموازنة التكميلية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصريف)



توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الجزائري بنسبة 6.4% خلال السنة الجارية، بسبب تداعيات جائحة كورونا وكذلك تداعيات تهوي أسعار النفط المنخفضة ومواطن الضعف الهيكلية، يصاحبه تراجع الناتج الداخلي الخام من 5.2% السنة الحالية مقابل 6.2 السنة المقبلة.

وبحسب التقرير سيشمل انكماش النشاط الاقتصادي كل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متوقعا أن يبلغ 5% بالنسبة إلى هذه البلدان.

وبحسب إصدار شهر يونيو/ حزيران لتقريره الدوري "الأفاق الاقتصادية العالمية"، فإن الجهود الرامية إلى احتواء جائحة كورونا أضعفت النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأجل القصير، بينما أدت زيادة إجماع المستثمرين

The World Bank: The Algerian Economy Will Contract by 6.4 percent this Year

The World Bank expected the Algerian economy to shrink by 6.4% this year, due to the repercussions of the Corona pandemic, as well as the consequences of falling oil prices and structural weaknesses, accompanied by a decline in GDP from 5.2% this year compared to 6.2 next year.

According to the report, the contraction of economic activity will include all oil exporting countries in the MENA region, expected to reach 5% for these countries.

According to the June issue of its periodic report, Global Economic Prospects, efforts to contain the Corona pandemic have weakened economic activity in the MENA region in the short term, while increased investor reluctance to take risks has

exacerbated spells of financial market volatility.

Due to the sharp decline in oil prices and demand in global markets, exports of oil-producing countries shrank, and this had negative repercussions on the non-oil sectors, as their challenges were exacerbated by several long-standing structural imbalances and impeding growth, according to the report.

The Algerian government was forced to adjust its financial forecasts, under pressure of falling oil revenues, as it expects the country's hard currency reserves to fall from 51.6 billion dollars, as specified in the first budget for the current year, to 44.2 billion dollars in the supplementary budget.

Source (New Arab newspaper, Edited)

تراجع ودائع القطاع المصرفي اللبناني 25 مليار دولار

ومع ذلك، تم الإبلاغ منذ بداية العام عن انخفاض قدره 7 مليارات دولار للودائع بالليرة اللبنانية، وتراجع 4.3 مليار دولار للودائع بالعملات الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى رفع نسبة الدولار في الودائع إلى أعلى مستوى في 13 عاماً عند 78.9%.

وكشفت إحصاءات القطاع المصرفي، عن انكماش بقيمة 8.1 مليار دولار في الودائع المقومة حتى الآن، في حين تم الإبلاغ عن انخفاض قدره 3.3 مليار دولار في الودائع غير المقومة.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصريف)



أظهر تقرير صادر عن "بنك عودة" اللبناني تراجع ودائع القطاع المصرفي 25 مليار دولار منذ شهر آب 2019.

ووفقاً لإحصاءات القطاع المصرفي، فقد تقلصت ودائع العملاء بمقدار 2.1 مليار دولار إضافي في نيسان الماضي، ليلعب الانكماش التراكمي 11.3 مليار دولار منذ بداية هذا العام، أو ما مجموعه 25 مليار دولار منذ نهاية آب 2019، وهو التاريخ الذي بدأت فيه الودائع بالانخفاض في لبنان.

وانكشمت الودائع بالفعل من 172.5 مليار دولار في نهاية آب 2019، إلى 147.5 مليار دولار في نهاية نيسان 2020. ويظهر انهيار الودائع بحسب العملة في نيسان، أن الانخفاض كان بالليرة اللبنانية، بينما بالكاد تحركت الودائع بالعملات الأجنبية.

The Lebanese Banking Sector Deposits Decreased by \$25 Billion

A report issued by the Audi Lebanese Bank, showed that the deposits of the banking sector decreased by 25 billion dollars since August 2019.

According to banking sector statistics, customer deposits shrank by an additional \$2.1 billion in April, bringing the cumulative contraction to \$11.3 billion since the beginning of this year, or a total of \$25 billion since the end of August 2019, the date on which deposits began to decline in Lebanon.

Deposits actually shrank from \$172.5 billion at the end of August 2019 to \$147.5 billion at the end of April 2020. The collapse of deposits by currency in April shows that the decline was in

Lebanese pounds, while deposits in foreign currency barely moved. However, since the beginning of the year, a decrease of \$7 billion in deposits in Lebanese pounds has been reported, and a decrease of \$4.3 billion in deposits in foreign currencies. This pushed the dollarization ratio in deposits to the highest level in 13 years, reaching up to 78.9%.

The banking sector statistics revealed a contraction of \$8.1 billion in denominated deposits so far, while a decrease of \$3.3 billion in non-denominated deposits has been reported.

Source (The Economic Bulletin site, Edited)

■ خسائر قطاع الطيران العالمي بحدود 84 مليار دولار في 2020

توقع اتحاد النقل الجوي الدولي (إياتا) أن تتكبّد شركات الطيران خسائر صافية تفوق قيمتها 84 مليار دولار خلال السنة المالية 2020 وأكثر من 15 مليار أيضاً في العام 2021، جراء تفشي فيروس كورونا المستجدّ.

وفي هذا الصدد اشار مدير عام الاتحاد ألكسندر دو جونياك، الى أن خسائر هذا العام ستكون الأكبر في تاريخ الطيران، لافتاً الى أنه على سبيل المقارنة، خسرت شركات الطيران 31 مليار دولار خلال الأزمات المالية الكبيرة في عامي 2008 و2009.

وحذّر من مستوى ديون شركات الطيران في المستقبل، موضحاً أنه دخلت شركات الطيران العام 2020 في وضع مالي جيد نسبياً، مشيراً إلى أن إجراءات المساعدة المالية التي اتخذتها الحكومات منعت إفلاس الشركات، إلا أنها زادت الديون من 120 إلى 550 مليار دولار أي حوالي 92% من المداخيل المتوقعة في العام 2021



. وشدّد على ضرورة أن تعمل الحكومات والقطاع معاً على تطبيق التوصيات الصحية لمنظمة الطيران المدني الدولي (إيكافو)، لأن المسافرين سيعودون إلى الطائرات ما إن تفتح الحدود مجدداً. وأكد أنه علينا أن نكون مستعدين، عند استئناف النشاط، لتطبيق التدابير في كافة أنحاء العالم بهدف منح الركاب الثقة للسفر.

ونشرت منظمة الطيران المدني الدولي مجموعة توصيات صحية لقطاع الطيران، نبهت فيها إلى ضرورة استخدام الأقنعة الواقية وفحص حرارة الركاب وتعقيم الطائرات. ويوصي التقرير الدول والمطارات وشركات الطيران بتطبيق التدابير غير الإلزامية، لكنها ثمرة توافق واسع يضفي سلطة تجعلها مرجعاً عالمياً.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

■ Global Aviation Sector Losses Up to \$84 billion in 2020

The International Air Transport Association (IATA) expects airlines to incur more than \$84 billion in net losses during the fiscal year 2020, and more than 15 billion in 2021, as a result of the emerging Coronavirus.

In this regard, the CEO of the International Air Transport Association, Alexandre de Juniac, pointed out that this year's losses will be the largest in aviation history, pointing out that for comparison, airlines lost 31 billion dollars during the major financial crisis in 2008 and 2009.

De Juniac warned of the airline debt level in the future, explaining that the airline in 2020 entered a relatively good financial position, noting that the financial assistance measures taken by the governments prevented the bankruptcy of the companies, but it increased the debt from 120 to 550 billion dollars, or about 92% of expected revenues in the year 2021. He also emphasized

the need for governments and the sector to work together to implement the health recommendations of the International Civil Aviation Organization (ICAO), because passengers will return to aircraft once the borders are opened again.

He also stressed that we should be ready, when the activity is resumed, to implement measures all over the world in order to give passengers the confidence to travel.

The International Civil Aviation Organization has published a set of health recommendations for the aviation sector, alerting them to the need to use masks, check passenger temperature and sterilize aircraft. The report recommends countries, airports and airlines to implement non-mandatory measures, but it is the fruit of broad consensus that gives authority to make it a global reference.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

■ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في مصر 8.66 مليارات دولار

كشف وزير المالية المصري محمد معيط، عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 130 مليار جنيه (8.66 مليارات دولار)، تحت ضغط أزمة كورونا خلال العام المالي الجاري.

وتبدأ السنة المالية في مصر مطلع يوليو/ تموز حتى نهاية يونيو/ حزيران من العام التالي، بحسب قانون الموازنة في البلاد.

ومن منتصف أبريل/نيسان الماضي، أعلن البنك الدولي أن الاقتصاد المصري الأقل تأثراً بجائحة كورونا بين اقتصادات المنطقة، وتوقع نمواً خلال الأزمة بنسبة 3.7 بالمئة على أساس سنوي.

وأوضح معيط، أن معدل النمو المستهدف خلال العام المالي الحالي تراجع من 6 إلى 4 بالمئة. لافتاً إلى أن الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية انخفضت بمقدار



124 مليار جنيه (8.26 مليارات دولار). وأوضح أن إجمالي المبالغ الإضافية التي خصصتها الحكومة لدعم القطاع الصحي، ومساندة القطاعات والفئات الأكثر تضرراً منذ بداية الجائحة حتى الآن، بلغت 63 مليار جنيه (4.2 مليارات دولار).

وبلغ عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في مصر 35 ألف و444 إصابة و1271 وفاة، وفقاً لبيانات أعلنتها وزارة الصحة. وواجهت السلطات المصرية انتقادات حادة، بما في ذلك من منظمة

الصحة العالمية، لتعاملها المتأخر مع الجائحة وغياب الشفافية في نشر المعلومات الخاصة بالوباء.

المصدر (وكالة الأناضول، بتصرف)

■ Egypt's GDP Fell by \$8.66 Billion

Egyptian Finance Minister Mohamed Maait revealed that the GDP fell by 130 billion pounds (8.66 billion dollars), under the pressure of the Corona crisis during the current fiscal year.

The fiscal year starts in Egypt in the beginning of July until the end of June of the following year, according to the country's budget law.

In mid-April, the World Bank announced that the Egyptian economy was the least affected by the Corona pandemic among the economies of the region, and expected growth during the crisis of 3.7 percent year on year.

Maait explained that the targeted growth rate during the current fiscal year declined from 6 to 4 percent. Pointing out that public tax and non-tax revenue decreased by 124 billion pounds (\$8.26

billion).

He added that the total additional amounts allocated by the government to support the health sector, and to support the sectors and groups most affected since the beginning of the pandemic so far, amounted to 63 billion pounds (4.2 billion dollars).

The number of new infections with the Coronavirus in Egypt reached 35,444, and 1,271 deaths, according to data announced by the Ministry of Health. The Egyptian authorities have faced severe criticism, including from the World Health Organization, for its late engagement with the pandemic and the lack of transparency in the dissemination of information about the epidemic.

Source (Anatolia Agency, Edited)